جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء

وثيقة سياسة ملكية الدولة

جمهورية مصر العربية

يونيو 2022

تدشين حوار الخبراء بشأن وثيقة الملكية

تهـــــدف الوثيقــة إلــى

تحديد سياسة الدولة تجاه الأصول المملوكة لها، ومنطق تواجدها في النشاط الاقتصادي. وتأتي كمرحلة أُولى من مراحل تنفيذ سياسة ملكية الدولة المصرية للأصول المملوكة لها.

جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء

نوفمبر 2021

تم تشكيل مجموعات عمل من الوزارات، والجهات المعنيَّة

بمشاركة الخبراء، والمختصّين، وممثلي القطاع الخاص

عملٌ متواصلٌ على مدار 7 أشهر

جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء

1 دوافع إصدار وثيقة سياسة ملكية الدولة

01 تنظيم الأسواق، وتعزيز المنافسة أصبحا في مقدمة أولويات الحكومات لاقتصادات الدول الناشئة بعد "كوفيد ـ 19"

دفعت الأزمات الاقتصادية المتلاحقة أغلب الاقتصادات الناشئة إلى إعادة تنظيم أسواق المنتجات، وتعزيز المنافسة.

الصين 2020

- إطلاق **خطة عمل (2020 - 2022)؛ لتُقلِّص بموجبها الشركات المملوكة للدولة** تواجدها في بعض المجالات.

الهند 2021

- أقرّت الحكومة **برنامج تسييل أصول الدولة**، وذلك على مدى (4) سنوات بدءًا من 2022 / 2021 ويشمل أكثر من (20) فئة من الأصول بمختلف القطاعات تتبع نحو (12) وزارة بقيمة إجمالية (82.2) مليار دولار.

إندونيسيا 2020

- أصدرت قرارًا رئاسيًّا **بشأن حقوق الامتياز المحدودة؛** بهدف تشجيع القطاع الخاص لتشغيل وصيانة أصول الدولة القائمة، مقابل مبلغ مسبق الدفع أو تقاسم الإيرادات مع الحكومة.

OECD, Economic Policy Reforms 2021 : Going for Growth: Shaping a Vibrant Recovery.

02 تزايُد حجم استثمارات الدولة في النشاط الاقتصادي؛ لمواجهة العديد من التحديات

تطوُّر الاستثمارات العامة في السنوات الأخيرة

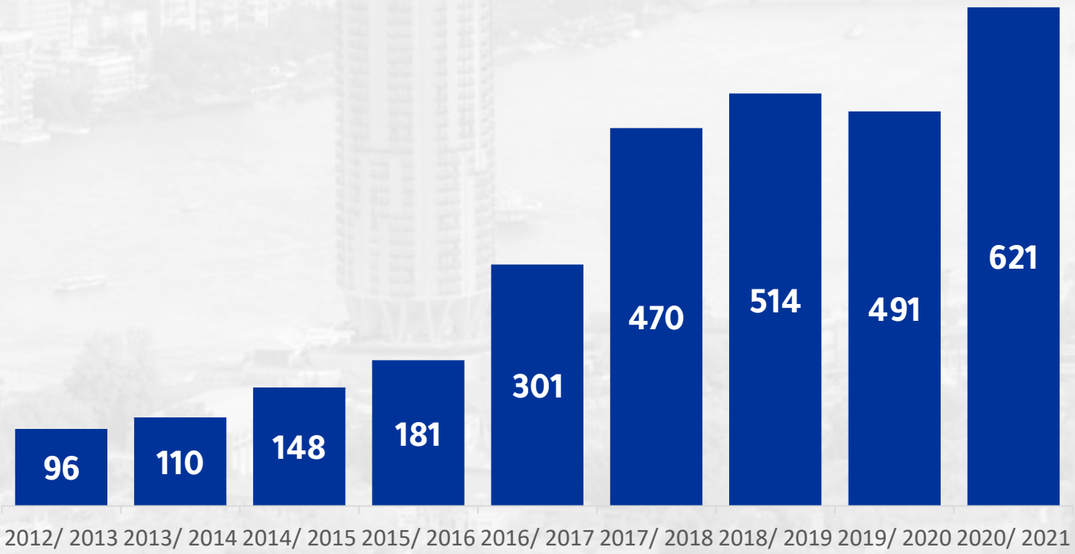

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

نصف الاستثمارات العامة تم توجيهها لقطاعات البنية التحتية، والنقل، والتعليم، والصحة

للفترة (2021/2020 - 2015/2014)

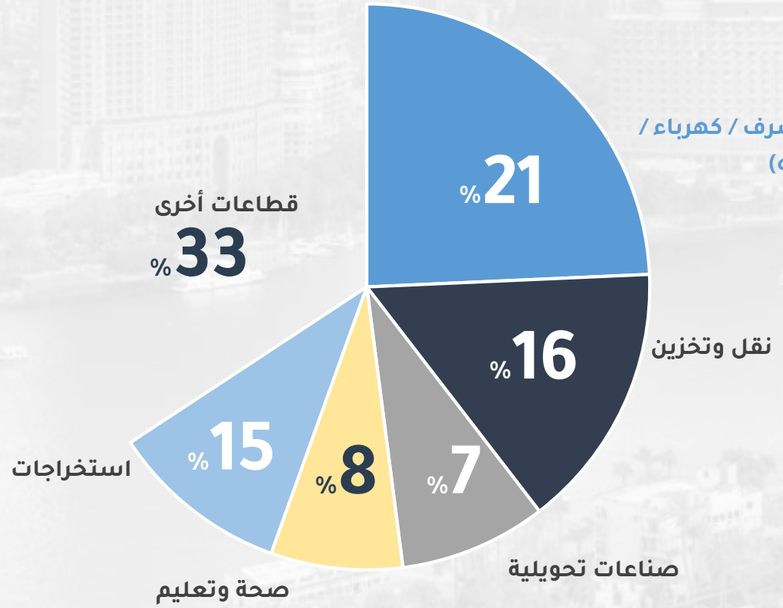

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

بما ينعكس إيجابًا على تحسين بيئة العمل للقطاع الخاص

03 اتساع محفظة الأصول المملوكة للدولة المصرية وتواجدها في العديد من القطاعات

تتواجد الشركات المملوكة للدولة

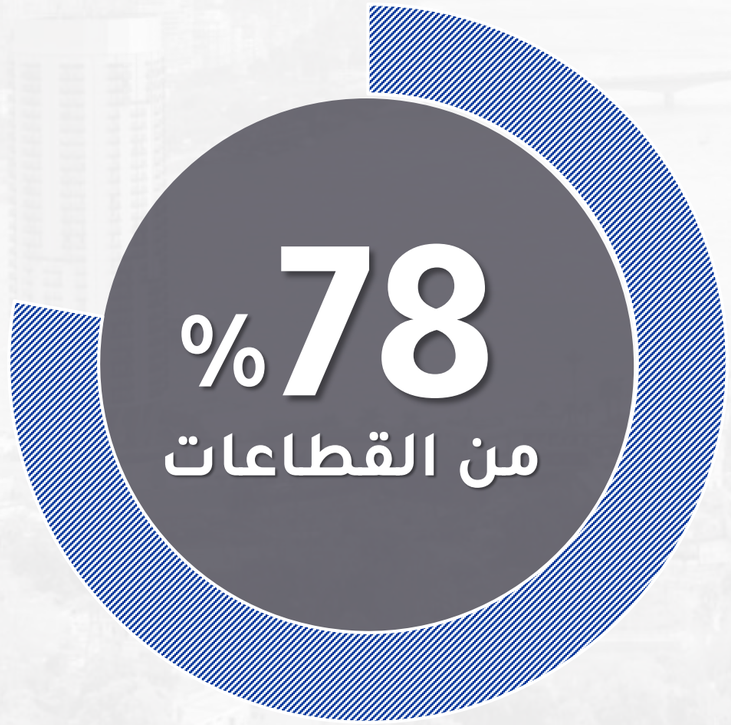

Source: IMF, (2021). “Arab Republic of Egypt: Selected Issues”, June2021

ارتفاع قيمة أصول الشركات المملوكة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمتوسط دول أمريكا اللاتينية، والبحر الكاريبي (12%)، والاتحاد الأوروبي (30%).

إجمالي أصول الشركات المملوكة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) عام 2019

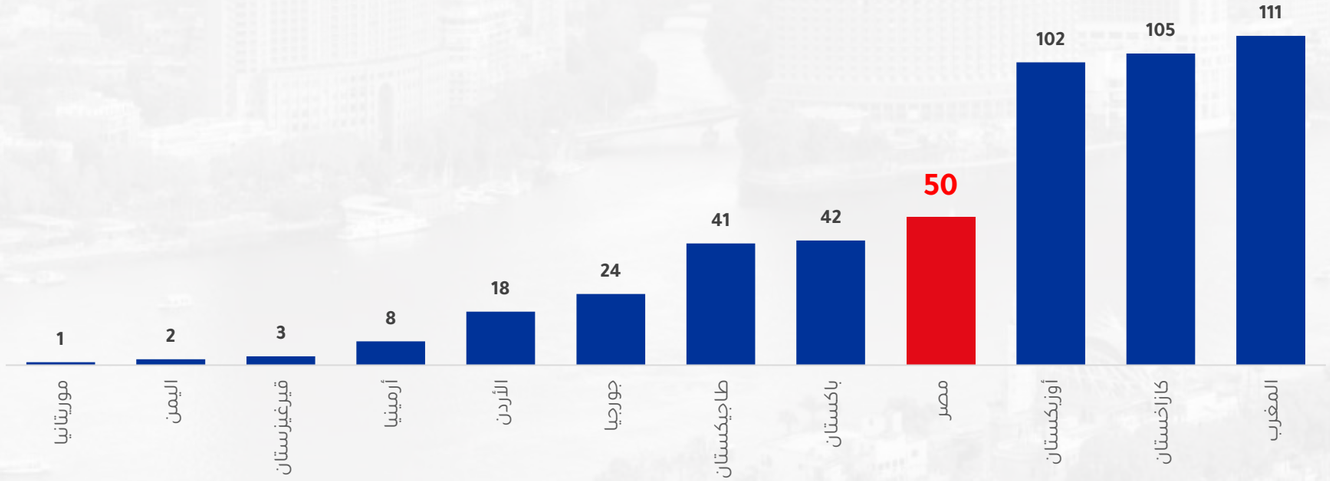

Source: IMF, “Arab Republic of Egypt: Selected Issues, June 7, 2021

04

استكمال الإصلاحات التي تتبنَّاها الدولة؛ لتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

نستهدف قطاعًا خاصًّا قادرًا على ..
خلق المزيد من فرص العمل، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، والمشاركة في إقامة البنية التحتية، والمنافسة الدولية.

نسعى إلى
رفع نسبة مشاركة القطاع الخاص

لتصبح
65 %
من إجمالي
الاستثمارات المنفَّذة

خلال 3 سنوات

بما يسهم في دفع معدلات
النمو الاقتصادي لتتخطَّى

7 %

2

الملامح الرئيسة لوثيقة سياسة ملكية الدولة المصرية

جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء

30
تجربة دولية

التوجهات الدولية والخبرات

مع عقد مقارنات وضع مصر بدول العالم، ودراسة أكثر من 30 تجربة دولية

استطلاع آراء أصحاب المصلحة

عدد من أعضاء الغرف الصناعية، والمجالس التصديرية

20
خبير

مقابلات شخصية متعمِّقة

مع عدد من الخبراء، والمتخصصين، ورجال الأعمال البارزين.

booz&co.

BCG BOSTON CONSULTING GROUP

INTERNATIONAL MONETARY FUND

FitchSolutions

THE WORLD BANK
IBRD · IDA | WORLD BANK GROUP

OECD
BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES

25
إصدارة

دراسة متعمِّقة للقطاعات

الاعتماد على التقارير الصادرة عن مؤسسات دولية.

دراسة أكثر من

30

تجربة دولية

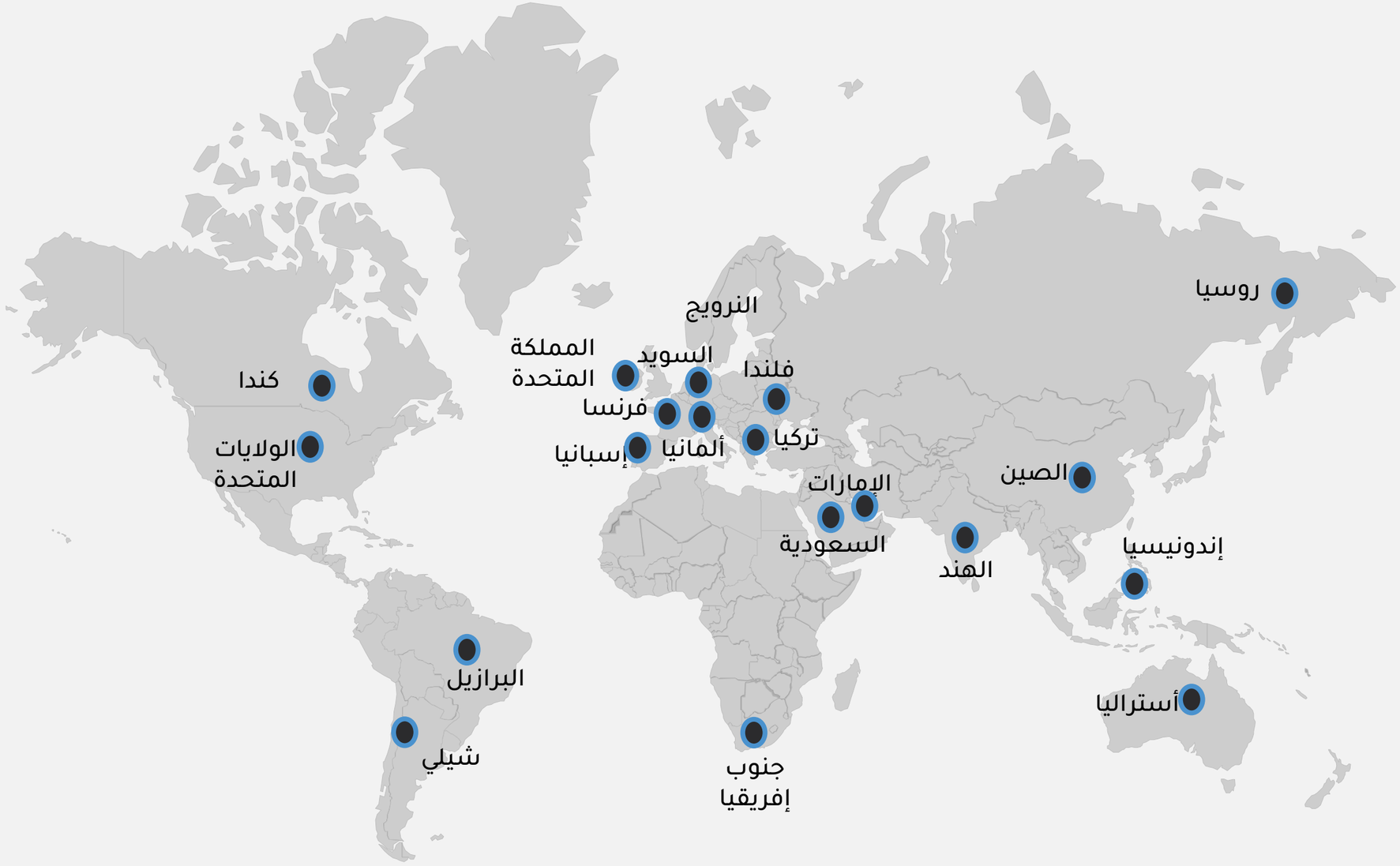

جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء

النقاط المتضمنة
بوثيقة سياسة ملكية الدولة

8 موضوعات
20 صفحة

- الأهداف والموجّهات الأساسية
- منهجية تحديد الأصول المملوكة للدولة
- آلية تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول العامة
- صندوق مصر السيادي ومشاركة القطاع الخاص
- تعزيز نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- المبادئ الحاكمة لتواجد الدولة
- الحياد التنافسي والبيئة التشريعية
- الإطار التنفيذي لسياسة ملكية الدولة (المتابعة والتقييم)

لماذا تدخلت الدولة؟ وكيف؟

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي
- ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة
- ارتفاع معدلات البطالة
- تراجع تصنيف مصر في المؤشرات الدولية
- انخفاض صافي احتياطي النقد الأجنبي

3 اتجاهات تبنَّتها الدولة؛ لتصحيح المسار الاقتصادي

1. ضخّ استثمارات حكومية داعمة
2. تنفيذ المشروعات القومية
3. إطلاق إصلاحات اقتصادية (برنامج الإصلاح الاقتصادي)

02

منهجية تحديد الأصول المملوكة للدولة

الاعتماد على

6

معايير*

لتحديد خريطة تواجد الدولة في الأنشطة الاقتصادية

1. تُصنَّف السلعة أو الخدمة أو النشاط على أنها ذات علاقة بالأمن القومي (بما في ذلك السلع المرتبطة بالاحتياجات اليومية للمواطن). (25%)
2. النشاط الإنتاجي غير جاذب للقطاع الخاص للاستثمار فيه؛ بسبب طبيعة النشاط. (15%)
3. تخارج الدولة من الصناعات المستهلكة (وهي المُشبَّعة بالسوق، ولا تحتاج إلى دعم الدولة). (15%)
4. دخول الدولة كمنظم وممـوِّل وداعم للصناعات المستقبلية التكنولوجية ذات الصلة بالثورة الصناعية الرابعة؛ لتوطينها في مصر . (15 %)
5. دخول الدولة لا يؤثر سلبًا على استثمارات القطاع الخاص. (15%)
6. وجود الاستثمارات العامة في هذا النشاط تحقق خسائر. (15 %)

*تم وضع المعايير من خلال جهتين (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية /مركز المعلومات) وكانت النتائج تقريبًا متقاربة

أشكال التخارج
لسياسة الملكية

تمَّ وضع صورة متكاملة لتواجد الدولة بالقطاعات والأنشطة الاقتصادية خلال السنوات الثلاث القادمة

جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء

ملامح تواجد الدولة

على مستوى الأنشطة الاقتصادية

تخارج (3 سنوات)	إبقاء مع تثبيت أو تخفيض الاستثمارات	إبقاء مع تثبيت أو زيادة الاستثمارات
خدمات الغذاء والإقامة	التعدين واستغلال المحاجر	قناة السويس
تجارة التجزئة	الكهرباء	الصحة
التشييد والبناء		أنشطة العمل الاجتماعي

تخارج متنوع الفترات الزمنية على مستوى الأنشطة

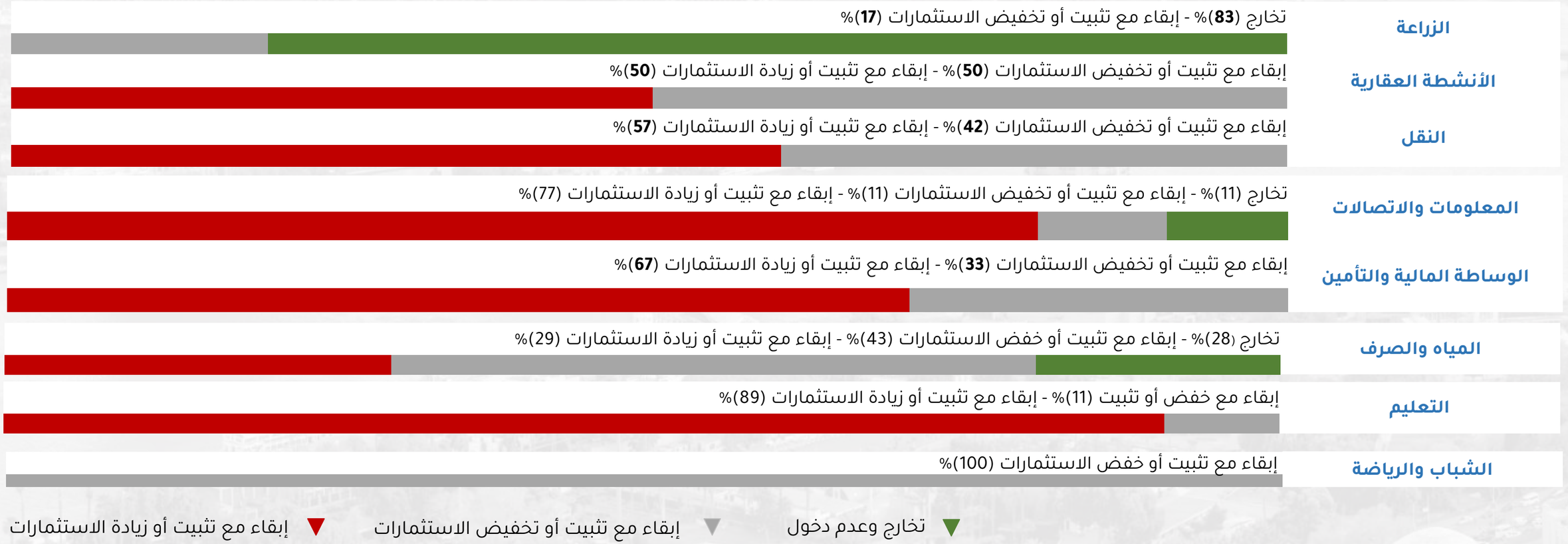

جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء

ملامح تواجد الدولة

على مستوى الصناعات التحويلية

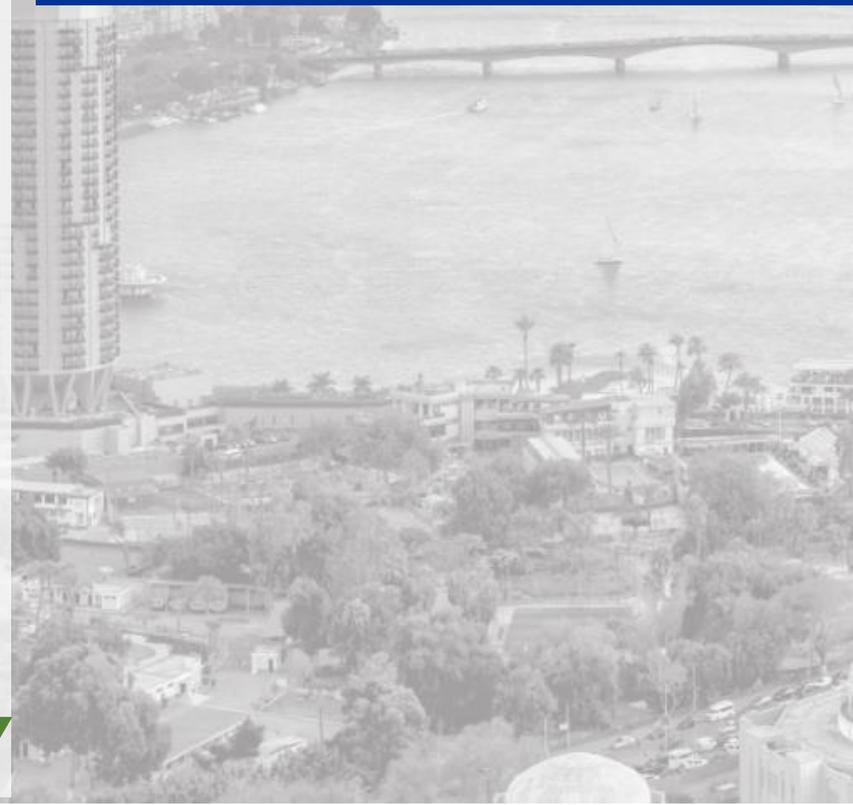

تخارج خلال 3 سنوات

الجلود

الأخشاب

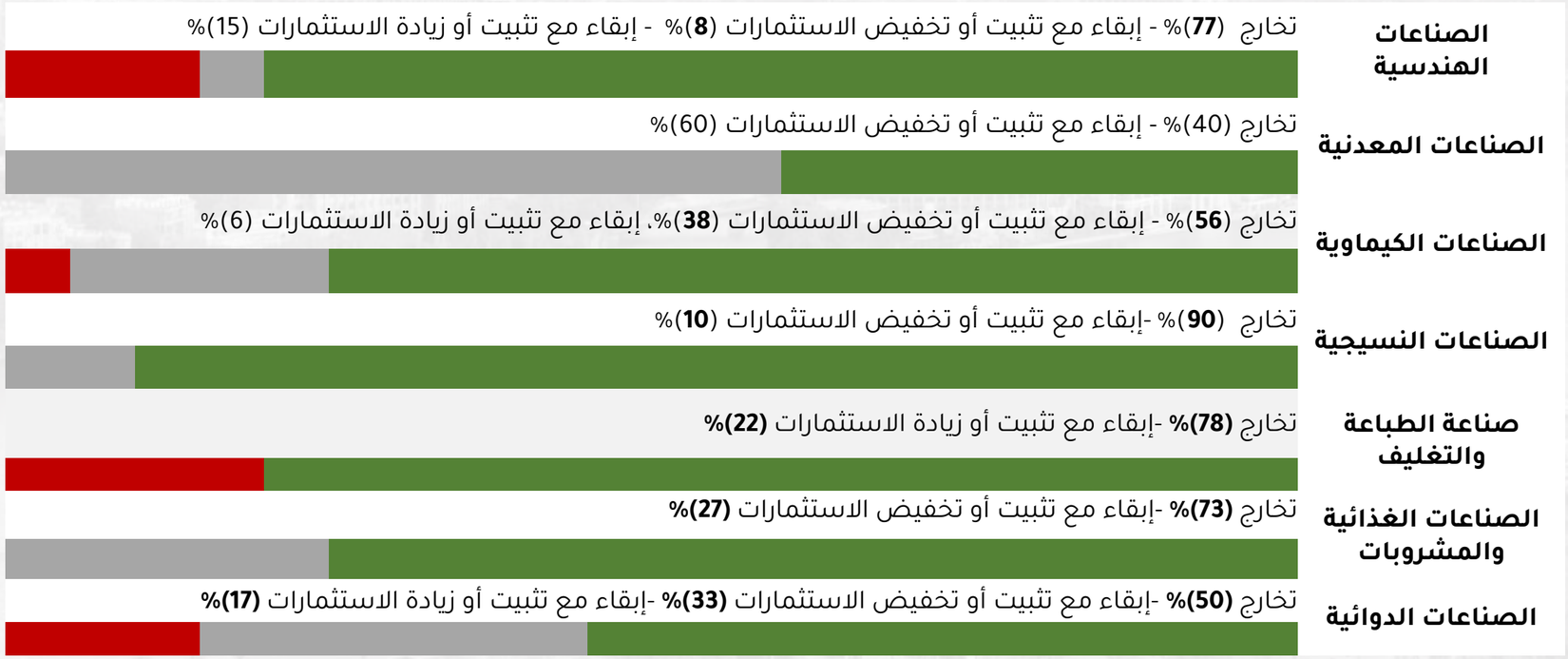

آليات تنفيذ
سياسة الملكية

تمَّ وضع مجموعة من آليات تخارج الدولة من النشاط الاقتصادي كليًّا أو جزئيًّا، وتختلف من قطاع لآخر ومن أصل لآخر

البيع (كليًّا / جزئيًّا)	مشاركات بعقود إدارة وتمويل	إعادة هيكلة ثم البيع كليًّا / جزئيًّا	التصفية
مستثمر/ مستثمرون استراتيجيون	عقود إدارة وتشغيل	الاندماج ثم البيع	بيع الأصول
طرحٌ كليٌّ أو جزئيٌّ في البورصة شريطة أن تكون رابحة خلال آخر ثلاث سنوات	مشاركة بالتمويل	برنامج مكثف لإعادة الهيكلة ثم البيع	
تأجير / إعادة تدوير حقوق إدارة الأصول غير المستغلة Asset Monetization	**عقود مشاركة إدارة وتمويل**	**عقود مشاركة تطوير وتشغيل O.D.A**	**عقود مشاركة بناء وتمويل وتحويل ملكية B.O.T**

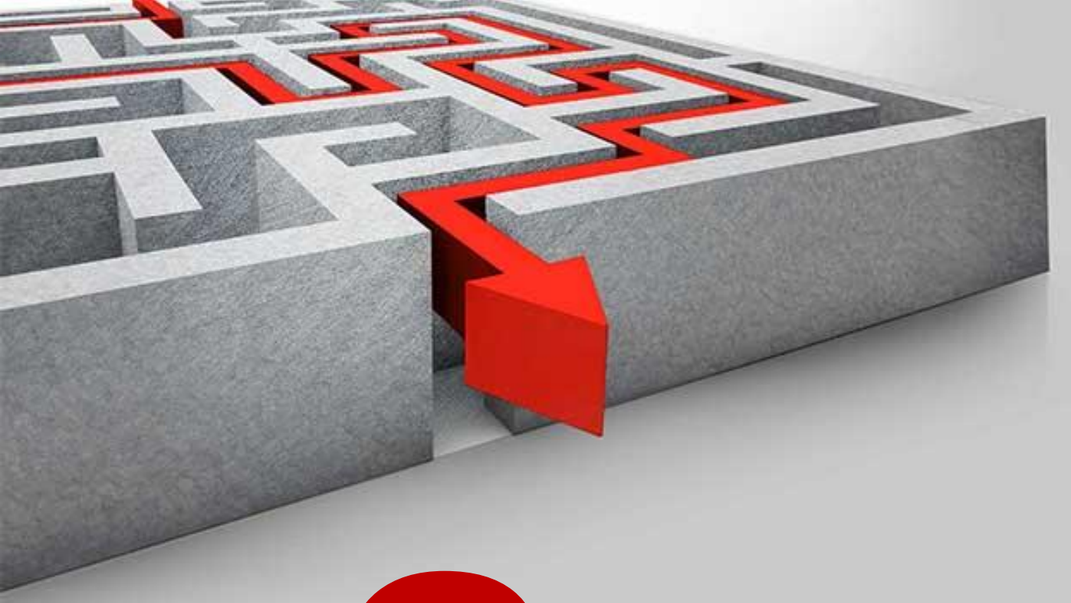

3
أبعاد رئيسة
ستتم مراعاتها

01

يتم التخارج بصورة تدريجية
وعلى مراحل

02

مراعاة الأبعاد الاستراتيجية
والأمنية للأنشطة الاقتصادية

03

تحديد منهجية التعامل بعد
التخارج؛ لتجنُّب التداعيات غير
المواتية (العمالة، والإيرادات،..)

04

المبادئ الحاكمة
لتواجد الدولة في النشاط الاقتصادي

سوف تسترشد الدولة بالمعايير والمبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الأصول التي سيتم الإبقاء عليها

OECD
BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES

05

الحياد التنافسي
والبيئة التشريعية

تنافسٌ متكافئٌ ..وأطرٌ تنظيميةٌ دون تمييز

●●●●●○○○○○

- تفعيل استراتيجية حماية المنافسة
- مراجعة وتقييم كافة الإجراءات؛ لضمان وجود حياد تنافسي
- تعزيز فعّالية جهاز حماية المنافسة، وإقرار التعديلات القانونية

جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء

06

الإطار التنفيذي
لسياسة ملكية الدولة

- الإعلان عن برنامج تنفيذي سنوي عن سياسة ملكية الدولة للأصول
- تنفيذ مراجعات دورية لمحفظة الأصول
- تبنّي منظومة للمتابعة والتقييم

3

حوار الخبراء حول وثيقة سياسة ملكية الدولة

إطلاق حوار للخبراء

بشأن

وثيقة سياسة الملكية

بحضور ممثلي:

- مجلسي النواب والشيوخ
- القطاع الخاص
- المجتمع الأكاديمي
- اتحاد الصناعات والغرف التجارية

جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء

آليات حوار الخـــبراء

1. إطلاق منصة حوارية
2. عقد ورش عمل
3. إطلاق تطبيق للهاتف المحمول

1 إطلاق منصة حوارية

"منصة حوار الخبراء"

- تتيح كافة المنشورات والوثائق حول الوثيقة
- عقد ورش وحوارات إلكترونية في غرف نقاشية
- استطلاع آراء الخبراء وذوي الشأن والمختصِّين

👉 http://eparticipation.idsc.gov.eg

غرفٌ نقاشيةٌ إلكترونيةٌ

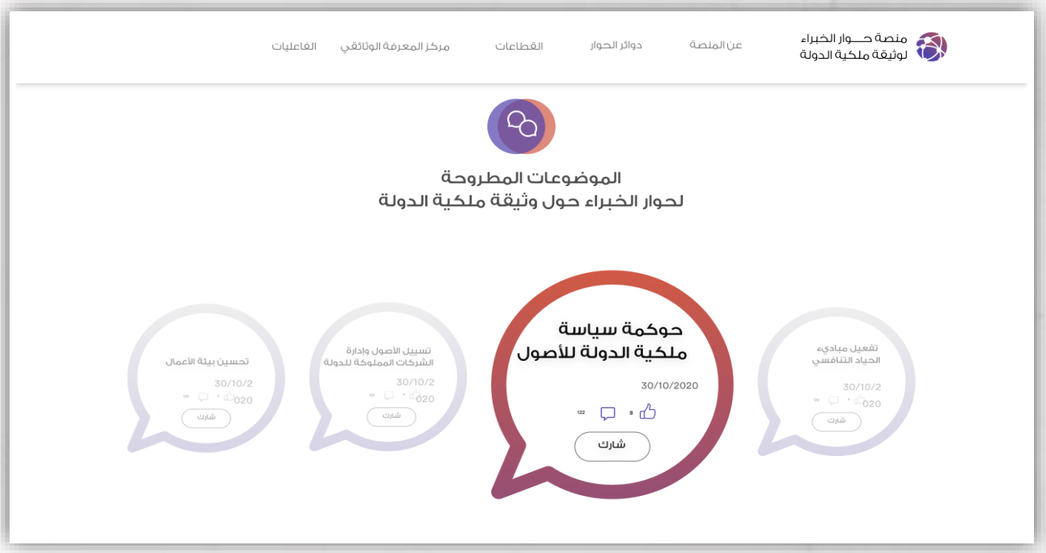

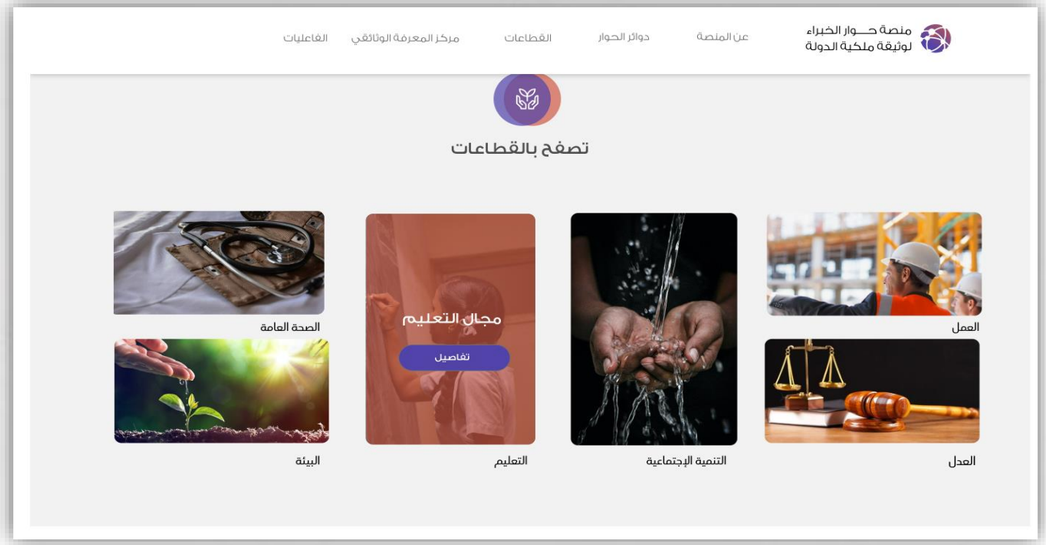

إتاحة المنشورات والوثائق حول الوثيقة

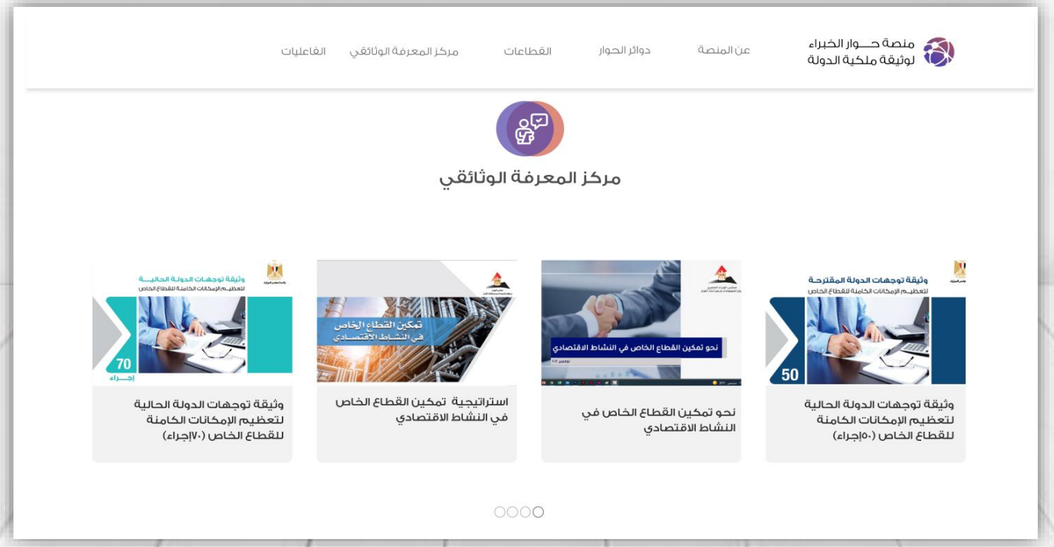

2

عقد عدد من ورش العمل

مع اتحاد الصناعات، والغرف التجارية، ومراكز الفكر المحلية، وأعضاء مجلسي النواب والشيوخ

"سيتم الإعلان عن مواعيد ورش العمل عبر المنصة"

- عقد ورشة عمل بشأن القطاعات
- عقد ورشة عمل بشأن الصناعات المختلفة
- عقد ورش عمل مع الخبراء ومجلسي النواب والشيوخ بالتناوب

3 تطبيق الهاتف المحمول

"تطبيق شارك"

يتيح كافة المنشورات والوثائق حول الوثيقة

معلومات وأخبار دورية حول أنشطة الدولة في الملف

استطلاع الآراء والاستفسارات

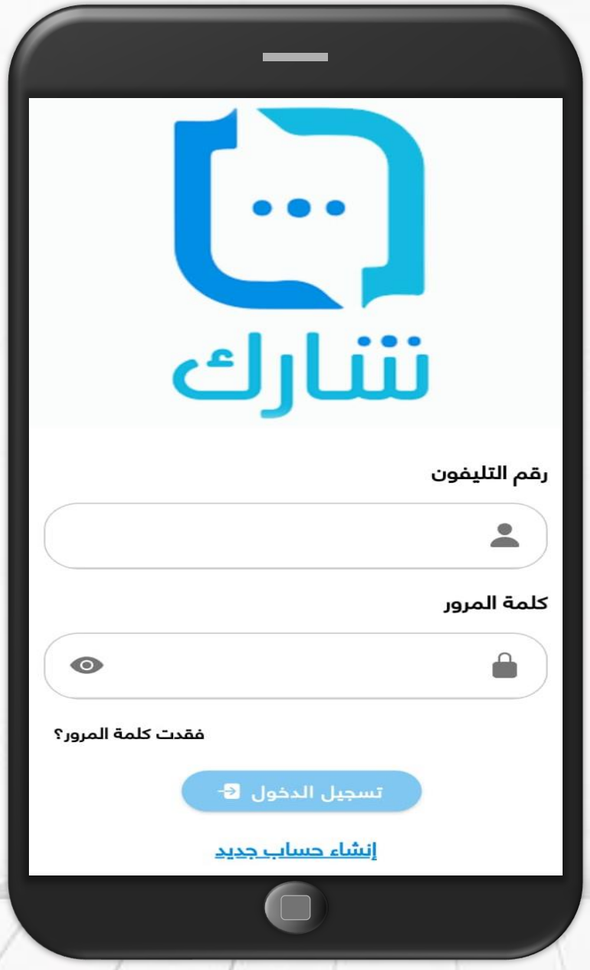

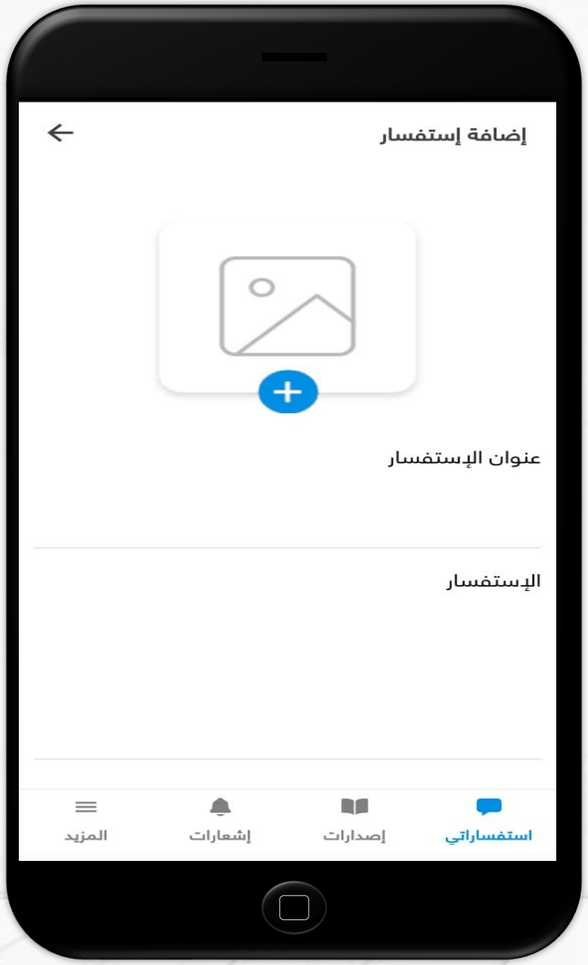

https://play.google.com/store/apps/details?id=idsc.eg.sharek

مستهدفات الحـــــوار

- التوافق بشأن الأنشطة التي سيتم التخارج منها / المدد الزمنية للتخارج
- مطالب واحتياجات القطاع الخاص؛ لتعزيز تواجده في القطاعات المتخارج منها
- تحديد رسائل إيجابية؛ لطمأنة القطاع الخاص، والإسراع من حركته في الفترة القادمة

تأتي الوثيقة استكمالًا للإصلاحات الحكومية التي تتبنَّاها الدولة المصرية،

والـــتي تستهـــــدف:

- تنفيذ المرحلة الثانية لبرنامج الإصلاحات الهيكلية 2021
- برنامج تسييل أصول بقيمة 10 مليارات دولار سنويًّا
- إطلاق حزمة من الحوافز الاستثمارية (خضراء، ومدن،..)
- تطوير منظومة الحصول على الأراضي للمشروعات الصناعية
- تحسين مناخ المنافسة، ودعم الحياد التنافسي

جمهورية مصر العربية

رئاسة مجلس الوزراء